

هل سيغير التصويت التاريخي للأمم المتحدة لصالح فرض عقوبات على إسرائيل الواقع بالنسبة للفلسطينيين؟



الثلاثاء 24 سبتمبر 2024 06:49 م

امتنعت كندا عن التصويت عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة قرارًا يدعو إلى فرض عقوبات على إسرائيل في 18 سبتمبر 2024، معترضة لأن القرار "يتماشى مع مقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وهو ما تعارضه كندا بشدة". هذه الصيغة، بغض النظر عن النفاق، تقلب الحقيقة رأسًا على عقب. انطلقت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات اللاعنيفة المناهضة للعنصرية في عام 2005، مستوحاة من النضال ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وحركة الحقوق المدنية الأمريكية، وتدافع باستمرار عن حقوق الفلسطينيين بما يتماشى مع القانون الدولي. تدعو حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني ونظام الفصل العنصري ودعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والحصول على تعويضات. الجمعية العامة للأمم المتحدة هي التي بدأت أخيرًا في "التوافق" مع المهمة العاجلة المتمثلة في تطبيق القانون الدولي بشكل متسق، حتى على إسرائيل.

وكما يقول كريج موخبير، وهو مسؤول سابق رفيع المستوى في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فإن قرار محكمة العدل الدولية يجعل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات "ليست فقط ضرورة أخلاقية وحق دستوري وإنساني، بل وأيضاً التزاماً قانونياً دولياً".

وبعيداً عن كونها مجرد تصويت آخر في الأمم المتحدة، فإن هذا القرار تاريخي. فهذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي تنتقد فيها الجمعية العامة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، والمرة الأولى منذ 42 عاماً التي تدعو فيها إلى فرض عقوبات لإنهاء احتلالها غير القانوني، كما قررت محكمة العدل الدولية في يوليو.

لكن العديد من الفلسطينيين ونشطاء التضامن ما زالوا متشككين. فبعد مرور ما يقرب من عام على الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل ضد 2.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة المحتل والمحاصر، ترتكب إسرائيل فظائع يومية، وتظهر مستوى غير مسبوق من الحصانة المفترضة، أو ما يسميه حتى الأمين العام للأمم المتحدة "الإفلات التام من العقاب".

وبالشراكة مع القوى الغربية المهيمنة، بقيادة الولايات المتحدة، لا تقوم إسرائيل بإبادة عشرات الآلاف من الفلسطينيين الأصليين فحسب، بل إنها تقوم أيضاً بتجريف مبادئ القانون الدولي في هذه العملية. ويتفق العديد من خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة وفي بيان صدر في نفس اليوم، قالوا إن "صرح القانون الدولي يقف على حافة السكين، حيث فشلت معظم الدول في اتخاذ خطوات ذات مغزى للامتثال لالتزاماتها الدولية التي أكد عليها حكم محكمة العدل الدولية".

ومن أجل الامتثال للحكم، يجب على الدول فرض عقوبات اقتصادية وتجارية وأكاديمية وغيرها من العقوبات الشاملة على الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني و"نظام الفصل العنصري"، كما كتبوا، وحددوا الحظر العسكري الشامل باعتباره الأكثر إلحاحاً. قرارات محكمة العدل الدولية، والتصويت التاريخي للجمعية العامة، وبيانات خبراء الأمم المتحدة، كلها تعكس أغلبية عالمية صاعدة لا تقف فقط مع النضال من أجل تحرير الفلسطينيين، بل وأيضاً مع المهمة الأساسية المتمثلة في إنقاذ البشرية، لا أقل من ذلك، من عصر "القوة تصنع الحق"، الذي لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية، والذي يرمي بمؤسسات الأمم المتحدة إلى سلة المهملات. وبغض النظر عن ذلك، فإن الفلسطينيين لا يراودهم أي أوهام على الإطلاق بأن العدالة ستشرق علينا من محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة، حيث تتحمل الأخيرة المسؤولية التاريخية عن نكبة 1947-1949، والتطهير العرقي لمعظم الفلسطينيين، وتأسيس إسرائيل كمستعمرة استيطانية على معظم مساحة فلسطين التاريخية.

ال فشل الذريع للنظام القانوني الدولي، الذي تهيمن عليه القوى الاستعمارية الأوروبية الأميركية، في توفير الأساس الضروري الواضح والملزم قانوناً لوقف أول إبادة جماعية متلفزة في العالم، ناهيك عن تحقيق العدالة، يتحدث عن مجلدات.

القانون الدولي إلى جانبنا ولدينا أرضية أخلاقية عالية كشعب أصلي يكافح نظامًا فاسدًا وإباديًا من القمع لتحقيق حقوقنا الأخلاق والقانون ضروريان في نضالنا أو أي نضال تحرير آخر، لكنهما لا يكفيان أبدًا لتفكيك نظام القمع، يحتاج المضطهدون دائمًا إلى القوة أيضًا: قوة الشعب، وقوة القاعدة الشعبية، وقوة التحالف التقاطعي، وقوة التضامن، وقوة وسائل الإعلام، من بين أشكال أخرى في بناء قوة الشعب، لا يستجدي الفلسطينيون العالم من أجل الصدقات، بل إنهم يدعون إلى التضامن الهادف ولكن قبل كليهما، نطالب بإنهاء التواطؤ الالتزام الأخلاقي الأكثر عمقًا في حالات القمع الشديد هو عدم إلحاق الأذى وإصلاح الضرر الذي تسبب فيه المرء أو الذي حدث باسمه

وكما أظهر النضال الذي أنهى نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإن إنهاء تواطؤ الدولة والشركات والمؤسسات في نظام القمع الإسرائيلي، وخاصة من خلال التكتيكات اللاعنيفة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، هو الشكل الأكثر فعالية للتضامن، لبناء قوة الشعب للمساعدة في تفكيك هياكل القمع

ومع ذلك، بعد مرور ما يقرب من عام على الإبادة الجماعية، يشكو البعض من "إرهاق الإبادة الجماعية". لكن الفلسطينيين، وخاصة في غزة، لا يتمتعون برفاهية "إرهاق الإبادة الجماعية"، حيث تواصل إسرائيل المذابح والتجويع والتهجير القسري، وارتكاب ما حدده خبراء الأمم المتحدة بأنه "قتل السكان وإبادة المدن وإبادة المدارس وإبادة الأدوية والإبادة الثقافية ومؤخرًا الإبادة البيئية".

الفلسطينيين لم يفقدوا الأمل قط في مقاومتهم المستمرة منذ عقود من الزمن لنظام القمع الإسرائيلي القاسي هذا الأمل اللامحدود لا ينبع من التفكير التمني أو الاعتقاد الساذج في انتصار حتمي يهبط من السماء، بل ينبع من صمود شعبنا المتواصل وإصراره على وجودنا في وطننا في الحرية والعدالة والمساواة والكرامة وهو ينبع أيضاً من النمو الملهم لحركة التضامن العالمية وتأثيرها كما يقول الكاتب البريطاني الباكستاني نديم أسلم: "اليأس يجب أن يُكتسب أنا شخصياً لم أفعل كل ما بوسعي لتغيير الأمور لم أكسب بعد الحق في اليأس".

وما لم تكسب هذا الحق، عليك أن تستمر في التنظيم، وأن تستمر في الأمل، وأن تستمر في إنهاء التواطؤ في مجال نفوذك النسبي وبالتطرف الاستراتيجي، يمكننا أن ننتصر على الإبادة الجماعية، وعلى الفصل العنصري، وعلى كل هذا القمع الذي لا يوصف

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2024/sep/19/un-israel-gaza-palestinians-sanctions>